

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨١٩٤**

الأربعاء، ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨ الساعة ١٠/١٠

نيويورك

الرئيس	السيد العتيبي	(الكويت)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا	السيدة فرونتسكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	بيرو	السيد ميثا–كوادرا
	السويد	السيد أورينوس سكاو
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد توميش
	كوت ديفوار	السيد تانوه – بوتشويه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألن
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة تاتشكو

جدول الأعمال

الحالة في غينيا – بيساو

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو (S/2018/110)

1805499 (A)







افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في غينيا – بيساو

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو (S/2018/110)

الرئيس: يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2018/164، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من كوت ديفوار.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/110، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد تانوه – بوتشويه (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يسر وفد بلدي، بصفته القائم على الصياغة بشأن المسألة المدرجة على جدول أعمال اليوم، أن يقدّم مشروع القرار S/2018/164، الذي رُفع إلينا للنظر فيه بغية تجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩. يعكس مشروع القرار المتوازن هذا الحقائق على أرض الواقع، وحظت صياغته بالتعاون الكامل والشامل من الجميع.

ويود وفد بلدي أن يشكر، باسم الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن، جميع الدول الأعضاء في المجلس التي شاركت بروح بنّاءة أثناء المشاورات والمفاوضات المؤدية إلى إعداد مشروع القرار. ويحدونا الأمل في أن يلقى مشروع القرار، الذي يحظى بدعم جميع الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، موافقة المجلس كي يتسنى اعتماده بتوافق الآراء.

ومن حيث الجوهر، يحيط مشروع القرار علماً بتقرير الأمين العام عن غينيا – بيساو المؤرخ ٩ شباط/فبراير ٢٠١٨ (S/2018/110)، ويقدم الدعم القوي للممثل الخاص للأمين العام ويقترح تمديد ولاية المكتب لمدة سنة واحدة حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩.

ومن خلال هذا المشروع، يُعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء استمرار الأزمة السياسية والمؤسسية التي عملت على تأجيجها الجهات الفاعلة السياسية الرئيسية في غينيا – بيساو. وفي هذا الصدد، يهيب مجلس الأمن على وجه الاستعجال بأصحاب المصلحة تقديم مصالح الشعب على كل الاعتبارات الأخرى، ويدعو حكومة غينيا – بيساو إلى اعتماد تدابير ملموسة لضمان السلام والأمن والاستقرار في البلد.

وعلاوة على ذلك، يشدد مجلس الأمن على أهمية إجراء الانتخابات التشريعية في عام ٢٠١٨ والرئاسية في ٢٠١٩. وتحقيقاً لهذه الغاية، يدعو المجلس إلى تنفيذ توصية بعثة الاستعراض الاستراتيجي فيما يخص ضرورة أن يعيد مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو تركيز جهوده عن طريق الاستفادة من المساعي الحميدة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام وعن طريق تقديم الدعم، في جملة أمور، إلى التنفيذ الكامل لاتفاق كوناكري وخريطة الطريق للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مع تيسير الحوار السياسي الشامل وعملية المصالحة الوطنية والعملية الانتخابية المقبلة، بهدف كفالة إجراء انتخابات تشريعية حرة وذات مصداقية عام ٢٠١٨، ضمن الجدول الزمني المنصوص عليه في ولاية المجلس. كما يُثني على الدور الحاسم الذي تقوم به بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب

أفريقيا في غينيا - بيساو ويرحب بتمديد ولايتها حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٨.

ومن المنطلق نفسه، يدعم المجلس الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي لضمان التوصل إلى تسوية سريعة للأزمة التي تعاني منها غينيا - بيساو ويرحب بقرار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المؤرخ ٤ شباط/فبراير ٢٠١٨ بفرض جزاءات على أولئك الذين يعرقلون تنفيذ اتفاق كوناكري، الذي هو الإطار الوحيد القائم على توافق الآراء للتوصل إلى حل دائم للأزمة. ويثني المجلس أيضاً على الشركاء الدوليين، بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، على جهودهم المتضافرة من أجل تكثيف التعاون مع حكومة غينيا - بيساو.

وأخيراً، يعرب المجلس عن استعداده لاتخاذ تدابير إضافية في حالة حدوث أي تدهور في الحالة في غينيا - بيساو.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يدعو رسمياً مجلس الأمن والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف إلى مواصلة دعم غينيا - بيساو، لما فيه صالح المدنيين في ذلك البلد.

الرئيس: إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، بولندا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيرو، السويد، الصين، غينيا الاستوائية، فرنسا، كازاخستان، كوت ديفوار، الكويت، هولندا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس: حصل مشروع القرار على ١٥ صوتاً مؤيداً. اعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٤٠٤ (٢٠١٨).

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): بعد عدة أسابيع من المناقشات والمفاوضات، قرر أعضاء المجلس تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، لمدة سنة أخرى، معربين بذلك عن التزام الأمم المتحدة بمواصلة المشاركة في عملية حل الأزمة السياسية والمؤسسية في غينيا - بيساو. ويجب أن تفضي جهود المجتمع الدولي الرامية إلى إيجاد حل سلمي للأزمة، إلى إقناع زعماء غينيا - بيساو بإعطاء دلائل واضحة على استعدادهم للتغلب على خلافاتهم واستعادة الحكم الديمقراطي المستدام.

وتواصل حكومتي، بقيادة فخامة السيد أوبيانغ نغوما مباسوغو، التأكيد مجددا على ضرورة قيام الأطراف السياسية الفاعلة بتنفيذ اتفاق كوناكري تنفيذا كاملا. ولا يزال تعيين السيد أرتورو دا سيلفا رئيسا للوزراء محل جدال ورفض من جانب الحزب الأفريقي من أجل استقلال غينيا وكابو فيردي، مما يجعل من الصعب، من جهة، تشكيل حكومة شاملة للجميع، ومن جهة أخرى إجراء التحديث الضروري للتعداد الانتخابي وانتخاب الجمعية الوطنية لأعضاء اللجنة الانتخابية الوطنية، وهي شروط مسبقة لإجراء الانتخابات الديمقراطية في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩.

ويبرر تمديد عمل المكتب الحاجة إلى تقديم المساعدة التقنية إلى السلطات الوطنية والتعجيل بإصلاح التشريعات اللازمة للحفاظ على النظام الدستوري وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتنظيم الانتخابات التشريعية والرئاسية. ويتعين على فريق الأمم المتحدة مواصلة تقديم المشورة والدعم الاستراتيجيين للسلطات الوطنية وأصحاب المصلحة في تنفيذ استراتيجيات

إصلاح العدالة، بغية إنشاء نُظم مدنية وعسكرية وأخرى خاصة بالسجون وفقا للمعايير الدولية، ومكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية التي تؤثر على المنطقة دون الإقليمية.

وتقوم المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية بدور هام في حلحلة الجمود السياسي في غينيا – بيساو. وتثني غينيا الاستوائية مرة أخرى على دور الوساطة التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي وسلسلة المشاورات التي أجرتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في منتصف شهر كانون الثاني/يناير، مع الأطراف الفاعلة السياسية الرئيسية لتقييم تنفيذ اتفاق كوناكري، وتؤيد التدابير التي اتخذتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ضد بعض الأفراد الذين يعيقون التوصل إلى حل سلمي للأزمة التي طال أمدها.

لكن غينيا الاستوائية تشدد على واقع عدم وجود مواجهة عسكرية مفتوحة في غينيا – بيساو، بل سوء فهم عميق بين العناصر السياسية الفاعلة أدى بالبلد إلى عقبة مؤسسية. وفي ظل هذه البيئة، يصعب تحقيق توافق في الآراء فيما بين جميع الأطراف، على النحو المنصوص عليه في اتفاق كوناكري، كما نرى في حالة تعيين رئيس الوزراء أرتورو دا سيلفا مؤخرا.

إن غينيا الاستوائية، بوصفها عضوا في مجلس الأمن، ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، وبصفتها رئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) بشأن غينيا – بيساو، فهي ترى أن الجزاءات ينبغي ألا تشكل الوسيلة الوحيدة لحل الحالة الراهنة في البلد. ويجب أن تكون هناك مشاركة عملية ومباشرة لمساعدة الأطراف الفاعلة السياسية على التوصل إلى حل توفيقي يمهد الطريق نحو الاستعدادات للانتخابات التشريعية المقبلة هذا العام. وتحقيقا لهذه الغاية، يقترح وفد جمهورية غينيا الاستوائية أن يبقى أعضاء مجلس الأمن على اتصال وثيق مع العناصر الفاعلة السياسية في ذلك البلد، بغية إيجاد حل تلتزم به الأطراف لإنهاء المأزق الناجم عن عدم التوصل إلى توافق في الآراء في القرارات التي تتخذها الأطراف.

ويتعين أن يحمل عام ٢٠١٨ آمالا متجددة، وأن يؤكد من جديد التزام المجتمع الدولي بمواصلة مساعدة غينيا – بيساو وشعبها، وأن يشهد تحقيق نمو اقتصادي. وأختتم بياني بالإعراب عن التقدير للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو على جهودهم الرامية إلى إيجاد حل للأزمة في ذلك البلد الشقيق.

السيدة تاتشكو (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): تود الولايات المتحدة التعبير عن شكرها لكوت ديفوار على عملها الدؤوب بصفتها قائمة بالصياغة فيما يخص القرار ٢٤٠٤ (٢٠١٨)، ونود أيضا أن نشكر زملاءنا أعضاء المجلس على تعاونهم خلال المفاوضات.

وتعتقد الولايات المتحدة أن القرار الذي اتخذناه للتو، سيحدث تحسنا حقيقيا في عمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو. وبفضل ولاية مبسطة، يمكن للبعثة أن تركز أكثر على مساعيها الحميدة للمساعدة على وضع حد للمأزق الذي لم يحبط المجلس فقط، بل والأهم من ذلك أنه أضر بمواطني غينيا – بيساو لفترة طويلة للغاية.

وقد نشأ هذا المأزق من الأنانية والتعنت. وندعو مرة أخرى الرئيس فاث، ورئيس الوزراء دا سيلفا، وزعيم الحزب الأفريقي من أجل استقلال غينيا وكابو فيردي، السيد بيريرا، وغيرهم في قيادة غينيا – بيساو إلى العمل معا من أجل شعبهم، والتوصل إلى توافق في الآراء يتيح قيام الحكومة بمهامها مرة أخرى. وقد أتيحت لزعماء غينيا – بيساو العديد من الفرص للتخلص من المأزق الحاصل في منذ توقيع اتفاق كوناكري في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وقد تجاهلوا تلك الفرص واتخذوا إجراءات تتناقض بصورة مقصودة مع الاتفاق.

إن التحرك الجريء للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للضغط على الذين يعيقون العملية عن طريق الجزاءات المحددة الأهداف ينبع من الرغبة في حثهم على أن يصبحوا بدلا من ذلك جزءا من الحل. وكما فعلت الجماعة في غامبيا، فإنها قد أثبتت بأنها مثال يحتذى للمنظمات الإقليمية في كل مكان، من حيث استعدادها لاتخاذ خطوات هامة صعبة لتحسين الحياة في جميع أنحاء غرب أفريقيا. وكما قلت في القاعة قبل أسبوعين (انظر S/PV.8182)، فإن الوقت يمر، وقد نفد صبرنا. ويجب على قادة غينيا - بيساو التصرف هذه المرة بطريقة مختلفة، والقيام بما هو صحيح.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أيد الاتحاد الروسي اتخاذ القرار ٢٤٠٤ (٢٠١٨) الذي يمدد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو. وعند اتخاذ هذا القرار، استرشدنا بأهمية الحفاظ على توافق الآراء داخل مجلس الأمن. كما أخذنا في الاعتبار الآمال التي أعرب عنها شركاؤنا الأفارقة.

وفي هذا الصدد، نود أن نشدد على أن الاعتراف الوارد في الوثيقة بحالات فرض قيود من جانب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على عدد من الأطراف الفاعلة في غينيا - بيساو، لا يعني موافقة المجلس عليها. ونلاحظ مرة أخرى أن الجزاءات الدولية المشروعة الوحيدة هي الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن، وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ونعترض على أي محاولة، عن طريق المجلس، لإدخال صياغة من شأنها أن تشوه هذا المبدأ الأساسي في القانون الدولي أو تستخدمه لإضفاء الشرعية على القيود التي تفرض بشكل منفرد، بغض النظر عن أي نوايا نبيلة قد يجري تعزيزها.

إن نهجنا فيما يخص هذه المسألة معروف جيدا. فالجزاءات المفروضة بشكل منفرد، ولا سيما الجزاءات المفروضة بالإضافة إلى التدابير التي اتفق بالفعل عليها مجلس الأمن، لا تحقق أي شيء. فهي لا تساعد على حل الأزمات، بل إنها، كما اتضح من الممارسة، لا تؤدي إلا إلى زيادة تصعيدها.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر كوت ديفوار على عملها المضني في محاولة كفالة دعم مجلس الأمن للجهود التي تبذلها منطقة غرب أفريقيا لحل المأزق في غينيا - بيساو. ولا نزال نؤيد جهود الوساطة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفرضها للجزاءات. وقد دأبت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تبرهن على أنها، عندما تكون موحدة، لديها القدرة على العمل كقوة وساطة في المنطقة، كما فعلت في أزمة غامبيا العام الماضي. وعلى غرار ذلك، ينبغي للمجلس أيضا أن يبين بقوة دعمه للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لكي تضطلع بهذا الدور وبهذه المسؤولية.

وقد أيد الاتحاد الأفريقي تأييدا قاطعا جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وطلب إلينا، من خلال رئيسه، أن نحذو ذات الحذو. وينبغي للأطراف الفاعلة السياسية في غينيا - بيساو أن تدرك أن القرار ٢٤٠٤ (٢٠١٨)، الذي اعتمد اليوم، يتضمن عبارات واضحة عن استعداد المجلس لاتخاذ تدابير إضافية للاستجابة لاحتمال زيادة تفاقم الحالة في البلد. ونأمل أن تترك هذه الرسالة أثرا في غينيا - بيساو وأن تسمعها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي.

ويدعم القرار الإجراءات المتضافرة المتخذة حتى الآن لتحقيق تقدم ملموس في حل أزمة غينيا - بيساو أخيرا. فلنواصل جميعا دعم العمل المتضافر للأطراف الفاعلة الخمسة على أرض الواقع: الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.